جامعة باجي مختار– عنابة
Université Badji Mokhtar– Annaba
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Faculté des Sciences Economiques et commerciale et Sciences de gestion
قسم الجذع المشترك

المحور العاشر في المادة التعليمية مدخل للاقتصاد:

المشكلات الاقتصادية الكبرى: التضخم (أسبابه والسياسات الاقتصادية لمواجهته)

من إعداد الأستاذة بونعيجة نجوى

موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك(المجموعة C)

السنة الجامعية: 2025/2024

المحور العاشر : المشكلات الاقتصادية الكبرى: التضخم (أسبابه والسياسات الاقتصادية لمواجهته)

تمهيد:

تعد ظاهرة التضخم من الظواهر الاقتصادية الكلية، وهي احدى المشكلات التي تعاني منها كل الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، فهي ظاهرة لا تقل اهمية عن بقية الظواهر الاخرى من حيث اثرها الكبير ودورها الفاعل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

أولا- ماهية التضخم:

التضخم هو الارتفاع المتزايد والمستمر في مستويات أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، سواء كان هذا الارتفاع ناتجا عن زيادة كمية النقد بشكل يجعله أكبر من حجم السلع المتاحة، أو بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، فضلا عن الدور المغذي للتوقعات التضخمية.

وبالرغم من شيوع استخدام المصطلح فإنه السابق الا انه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه، ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم حيث يستخدم هذا الاصطلاح لوصف عدد من الحالات المختلفة المرتبطة بارتفاع:

- المستوى العام للأسعار.
- الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح.
- التكاليف.
- خلق الأرصدة النقدية.

ثانيا- أنواع التضخم:

يتحدث الاقتصاديون عن انواع عدة من التضخم، أبرزها:

أ- **التضخم العادي:** عند زيادة عدد السكان تزداد احتياجاتهم، فتضطر الدولة إلى تمويل جانب من الإنفاق العام عن طريق إصدار نقود بدون غطاء، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وهذا النوع من التضخم تعاني منه الغالبية العظمى من الدول، لذا تخطط الدول إلى تنظيم الأسرة وتحديد الولادات.

ب- **التضخم الجامح:** يحدث هذا النوع من التضخم عندما ترتفع الاسعار بمعدلات عالية جدا على اثر الحروب مثل، حيث يتوقع الناس ارتفاعات متتالية في الأسعار وتضعف ثقتهم بالعملة، تزيد سرعة دوران النقود لان الناس يخفضون من ارصدتهم النقدية الى الحد الادنى ويقلصون من فترات التعاقد.

ت- **التضخم المكبوت:** وهو يمثل الحالة التي تمنع الزيادة في الاسعار من الارتفاع نتيجة لوجود العوائق والضوابط التي تحد من ارتفاع الاسعار، نتيجة الرقابة على الاسعار، بسبب التدخل الحكومي واتباع سياسة التقنين ونظام البطاقات للحد من الانفاق على السلع والخدمات بهدف السيطرة على الاسعار.

ث- **التضخم المستورد:** يظهر هذا النوع من التضخم في حالة الاقتصاديات التي تعتمد على الاستيراد، ما يؤدي الى انتقال التضخم من الدول المصدرة التي تعاني منه، فيظهر بشكل ارتفاع حاد ومستمر في اسعار السلع والخدمات المستوردة.

ج- **التضخم الركودي:** في فترات الركود ينخفض الطلب الفعال وينخفض مستوى تشغيل الجهاز الإنتاجي فتتزايد معدلات البطالة، وإذا كان هناك احتكار كامل أو مهيمن، فلا يستطيع أحد إجبار الشركات المحتكرة على تخفيض أسعار سلعها وخدماتها في حالة الركود، ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار مع ارتفاع معدلات البطالة.

ح- **التضخم الزاحف:** وهو التضخم الذي يتصف بالزيادة البسيطة (البطيئة) في ارتفاع الاسعار في الفترات التي يكون فيها الطلبالاجمالي متزايد ببطء، وتتراوح نسب الارتفاع في المستوى العام للأسعار ما بين 2% الى 3% ، واذا ما استر لفترة طويلة فانة يصبح تضخما مزمنا.

خ- **التضخم الدوري:** يرتبط هذا النوع بالتقلبات الاقتصادية التي تتعلق بالطلب الكلي، او العرض الكلي والتي تنعكس تأثيراتها على ارتفاع المستوى العام للأسعار كلما اقترب الاقتصاد من حالة الاستخدامام الكامل.

ثالثا-أسباب التضخم:

ينشأ التضخم بفعل عوامل اقتصادية مختلفة ومن أبرز هذه الأسباب:

- **تضخم ناشئ عن جذب التكلفة:** ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف الانتاج في الشركات الصناعية أو غير الصناعية ، دون ان يكون هناك تغير في الطلب، وبما ان عنصر الانتاج الذي يمثل تكلفة متزايدة هو عنصر العمل، فان الاجور هي المسؤولة بصفة اساسية عن رفع مستوى الاسعار النهائية.
- **تضخم ناشئ عن الطلب:** ينشأ هذا النوع من التضخم عن زيادة حجم الطلب النقدي والذي يصاحبه عرض ثابت من السلعوالخدمات، إذ أن ارتفاع الطلب الكلي لا تقابله زيادة في الإنتاج. مما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار.
- **تضخم ناشئ عن زيادة النفقات:** وينشا هذا النوع من زيادة نفقات عناصر الانتاج، دون ان يكون تغييرا في الطلب. وبعبارة اخرى ان الزيادة في نفقات الانتاج ترجع في الغالب الى زيادة معدلات الاجور، اي رغبة العمال في زيادة دخولهم.
- **تضخم حاصل من تغييرات كلية:** في تركيب الطلب الكلي في الإقتصاد او تغيرات في الطلب النقدي حتى لو كان هذا الطلب مفرطاً أو لم يكن هناك تركز اقتصادي إذ أن الأسعار تكون قابلة للإرتفاع وغير قابلة للانخفاض رغم انخفاض الطلب، والسببمجموعة من الاختلالات الهيكلية، مثل هيكل الاسعار او النمو غير المتكافئ بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، التي لا بد ان ينعكس اثرها على الطلب وتؤدي الى زيادة مضطردة في الاسعار.
- **تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي تجاه دول أخرى**، تمارس من قبل قوى خارجية، كما حصل للعراقوكوبا من قِبل أمريكا ونتيجة لذلك يَنعدم الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار بمعدلات غير معقولة
- **زيادة الفوائد النقدية**: ورجح بعض الباحثين مؤخرا أن الزيادة في قيمة الفوائد النقدية عن قيمتها الانتاجية أو الحقيقية من أحد أكبر أسباب التضخم.

رابعا- اثار التضخم :

يمكن اجمال اهم الاثار السلبية للتضخم اقتصاديا واجتماعيا فيما يلي:

1- الاثار الاقتصادية:

- **اعادة توزيع الدخول:**يصيب التضخم اصحاب الدخول المحدودة والثابتة بشكل كبير بحيث يؤدي الى تناقص القوة الشرائية لدخولهم نتيجة ارتفاع الاسعار وبالتالي تراجع المستوى المعيشي لهم، بالمقابل يستفيد اصحاب الدخول المرنة والمنتجين من ارتفاع الاسعار من خلال اجورهم وأرباحهم.

- **اعادة توزيع الثروة:** يمكن لأصحاب الثروات المادية والمالية ان يخسروا جزء من ثرواتهم نتيجة ارتفاع الاسعار وانخفاض القوة الشرائية لهذه الاصول او الدخل. فمثلا يستفيد المقترضون من التضخم ويتضرر المقرضون وذلك لان المقترض يسدد نفس القيمة الاسمية من القرض الذي اقترضه في المستقبل وهذه القيمة لن توفر للمقرض نفس العدد من السلع والخدمات. وينطبق ذلك على المودعين في البنوك كذلك، اما اصحاب الثروة المادية فان التضخم سيزيد من قيمة استثماراتهم.
- **الاستهلاك والادخار:** ان الارتفاع المستمر في الاسعار ومع ثبات الدخل النقدي سيقلل من القوة الشرائية لهذه الدخول، وبالتالي سيتجه ادخار الافراد الى التناقص للمحافظة على مستوى الاستهلاك. وقد يدفع ذلك اصحاب المدخرات السابقة الى توجيه مدخراتهم الى اصول اكثر امنا في هذه الحالة وهي الاصول المادية كالسلع المعمرة والذهب ونتيجة لذلك سيزداد الميل الحدي للاستهلاك على الادخار وسيؤثر ذلك سلبا على الاستثمار ونمو الناتج الحقيقي.
- **الانتاج:** ان استمرار التضخم على المدى البعيد سيلحق اثار ضارة بالإنتاج وذلك لأنه يضعف ثقة الافراد في قيمة نقودهم ويزيد من ميلهم الاستهلاكي والاحتفاظ بث روات مادية على حساب الدخول النقدية السائلة لديهم. وسيتجه المنتجين في نفس الوقت الى زيادة شراء المواد الاولية والسلع الانتاجية اللازمة لتشغيل مصانعهم وبحجم يفوق الاحتياج الفعلي لأعمالهم وباستمرار ذلك ومع تزايد الطلب على السلع المعمرة سيؤدي ذلك الى انخفاض الطلب على المنتجات ثم الى انخفاضه لمستويات متدنية.
- **ميزان المدفوعات:** يعمل التضخم على زيادة رغبة الافراد والمنشآت بالحصول على السلع الاجنبية الرخيصة مقابل السلع المحلية المرتفعة الثمن، وهذا يؤدي بدوره الى تشجيع الواردات، ويتبع ذلك ضعف موقف المصدرين المحليين نتيجة ارتفاع سعر السلع المحلية وضعف منافستها للسلع الاجنبية في الخارج والنتيجة تقليل حجم الصادرات.

2- الاثار الاجتماعية:

- تجريد شرائح اجتماعية من مستوى كفايتها والحاقها بالفقراء، اذ يؤدي التضخم الى اعادة توزيع الدخول من اصحاب الدخول المحدودة الى اصحاب الدخول المرتفعة مما يترتب عليه اضطراب في العلاقات الاجتماعية, و خلل واضح في العدالة الاجتماعية.
- زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخول والثروات.
- انخفاض المحتوى الحقيقي لنفقات الرفاهية الاجتماعية.
- انخفاض المستوى الصحي والغذائي والتعليمي لمزيد من الشرائح الاجتماعية بما يمكن ان يكون لذلك من اثار سلبية على التوظيف والانتاجية الاجمالية للمجتمع.

سادسا- سياسات الحد من التضخم:

يتطلب الحد من التضخم اتباع الاجراءات الخاصة انطلاقا من تحديد اسبابه، ثم تعيين السياسة المناسبة لمواجهة اثاره، عموما يمكن الحد من التضخم ولاسيما في الدول المتقدمة بتنفيذ إجراءات السياستين المالية والنقدية.

1- السياسة المالية:

يوجد اداتان اساسيتان من ادوات السياسة المالية يمكن ان تستخدما للحد من التضخم هما **الانفاق الحكومي والضرائب**.

- **الانفاق الحكومي:** يتألف الانفاق الحكومي من نوعين اساسين : الانفاق الجاري و الانفاق الاستثماري ، ولكل منهما اثاره ايجابي، ، لكن الانفاق الاستثماري يتوجه للانتج او يشكل دعما اساسيا لجذب

الاستثمارات، لذلك لا يمكن ان يكون سببا في التضخم، بل على العكس يمكن نعالج التضخم بزيادة الانفاق الاستثماري لانه سوف يزيد من العرض من السلع والخدمات. لذلك تنصب المعالجة على تخفيض الانفاق الجاري كنفقات الادارية، المؤتمرات و التمثيل الدبلوماسي وغيرها بحيث يؤدي الى خفض الطلب الكلي.

- **زيادة حجم الضرائب:** من المعلوم ان تزايد الطلب الكلي سوف يؤدي الى زيادة حجم الانفاق الكلي، ما ينتج عنه ارتفاع الاسعار ومنه خلق حالة من التضخم. في هذا الاطار تعدّ الضرائب اهم ادوات السياسة المالية في معالجة هذا الاخير، فاذا كانت الضرائب متدنية، في اوقات التضخم يتوجب الامر زيادة معدلاتها و التحقق من الجباية الفعلية لها لان المكلفين لا يشعرون بثقلها في حالات الرواج مما يؤدي التخفيض الدخول وتراجع الاسعار. في هذه النقطة يجب التركيز على الضرائب المباشرة التي سوف تؤدي الى انخفاض معدل تزايد الطلب منه تراجع الانفاق الكلي من تم تراجع الاسعار ومعدل التضخم. من جانب اخر يرى بعض الاقتصاديين ضرورة اجراء تخفيضات ضريبية على دخل الاستثمار لتشجيع الادخار، كما ان تفعيل حوافز ضريبية لزيادة معدل التراكم الرأسمالي لتحسين الانتاجية هو افضل وسيلة للحد من التضخم من خلال اقتصاديات العرض ذلك من خلال توفر امرين: تحقق استجابة من قبل رجال الاعمال والعمال ان تعزز ظروف كل من سوقي الانتاج (تعدية الانخفاض في تماليف الانتاج الى اسعار اقل) والعمل(قبول العمال زيادات اقل في معادلات الاجل في ظل ارتفاع معتدل في الاجور) الاستجابة الضرورية من قبل الاجور والاسعار.
- استخدام الدين العام: تعمل الحكومة على طرح سندات الدين العام مقابل فائدة مرتفعة، فيتم بهذه الوسيلة سحب السيولة الفائضة المسببة للتضخم، بالمقابل استخدام الحكومة للمبالغ المتحصل عليها من خلال سندات الدين العام لاعادة انفاقهى وتمويل عجز الموازنةقد يؤدي الى زيادة الطلب الكلي من جديد ومنه التضخم لذا ينصح بوضعها بالخزينة العمومية او البنك المركزي حتى ينخفض حجم الطلب لالذي كان سببا من اسباب التضخم.

وعليه من الافضل موازنة الميزانية العامة من خلال الكف عن سياسة التمويل بالعجز واعادة النظر في اولويات الانفاق العام وزيادة حجم ونسبة الضرائب، الرقابة على الاسعار، مع سياسة ضبط الاجور تماشيا مع معدلات انتاجية العمل.

2- السياسة النقدية:

تتولى المصارف المركزية في الدول المختلفة وضع وتنفيذ السياسات النقدية باعتماد مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية، وتتلخص تلك الادوات بـــ:

- خفض عرض النقد ويترتب على ذلك ارتفاع في اسعار الفائدة وبالتالي خفض الطلب الكلي.
- رفع سعر اعادة الخصم من طرف البنك المركزي بهدف التقليل من الائتمان الممنوع من البنوك التجارية، وبالتالي خفض الاسعار.
- رفع نسبة الاحتياطي القانوني، بغية التأثير على سيولة البنك التجاري وتخفيض قدرتها على منح الائتمان.
- عمليات السوق المفتوح ببيع السندات بهدف التقليل من حجم السيولة، وبالتالي خفض عرض النقد، ما يؤدي الى زيادة سعر الفائدة، الامر الذي يؤدي الى خفض الطلب الكلي، فتتراجع بذلك الاسعار.
- التحكم في الاصدار النقديوترشيد سياسة الاقراض من خلال وضع نظام رقابة على الائتمان.
- إقناع مدراء البنوك التجارية والمسؤولين فيها عن الائتمان المصرفي، بسياسة الدولة الهادفة إلى خفض السيولة المتداولة في الأسواق، وهذه السياسة فعالة في الدولة النامية بشكل أكبر مما في دول أخرى.

ان استخدام السياستين المالية والنقدية، يجب ان لا يكون بشكل متعارض لأنه يحدث نتائج سلبية على النشاط الاقتصادي على سبيل المثال: ففي اوقات التضخم يتطلب من السياسة المالية ان تعمل على خفض الانفاق الحكومي، وبالمقابل ان تكون السياسة النقدية سياسة انكماشية بمعنى ان تعمل على خفض عرض النقد الزائد.